

الجمعيات الخيرية تتهاافت على «التراخيص» لتوسيع انتشارها

تداعت إلى «الشؤون» لتقديم طلبات إشهار نسخ منها تحسباً لإغلاق أفرعها المخالفة

● أكثر من 40 جمعية جديدة خلال آخر 5 سنوات... معظمها دينية

جورج عاطف

في مقابل توجه مجلس الوزراء نحو إغلاق أفرع الجمعيات الخيرية المخالفة، وصدر قرار وزير الشؤون (51/1) لسنة 2019، الخاص بتقنين أوضاع مقار جمعيات النفع العام الخيرية وأفرعها، واستباقاً لصدر قانون العمل الخيري الذي يتوقع أن يرى النور قريباً، تداعت الجمعيات الخيرية، خصوصاً الدينية، إلى تقديم طلبات إشهار جمعيات جديدة تحسباً لإغلاق أفرعها المخالفة في أنحاء البلاد.

ووفقاً لمصادر «الشؤون»، فإن الوزارة أشهرت خلال آخر 5 سنوات، أكثر من 40 جمعية خيرية جديدة، ليقفز إجماليتها إلى 48، مشيرة إلى أن الخيارات الدينية كان لها نصيب الأسد من تلك الجمعيات التي جاءت تحت مسميات مختلفة لكن بنفس النهج والأفكار، بعد استغلالها ثغرة في القانون 24 لسنة 1962، الخاص بالأندية وجمعيات النفع العام، والذي لا يمنع تكرار أسماء مؤسسي الجمعية أو تعدد العضوية في مجالس الإدارة.

واعتبرت المصادر أن تضاعف عملية الإشهار التي أرهقت الوزارة، خصوصاً إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات، التي تعاني نقصاً في أعداد موظفيها، مقارنة بحجم الأعمال اليومية، يعد التفافاً على توجه الوزارة نحو إغلاق الأفرع الخيرية المخالفة والإبقاء على فرع واحد في كل محافظة.

وأكدت أن كثرة طلبات الإشهار باتت بمثابة باب خلفي تسعى الجمعيات من خلاله إلى زيادة

حصصها من الأفرع الخيرية، وتعويض ما سيتم إغلاقه، عندما يقر قانون العمل الخيري الجديد، إذ سيمنع تكرار أسماء المؤسسين أو تعدد العضوية بمجالس الإدارة، أمله أن يصوت مجلس الأمة على هذا القانون خلال دور الانعقاد الحالي ليحول دون تكرار مثل هذه الأمور.

وقالت المصادر إنه «بصدور القرار الوزاري (51/1) لسنة 2019، المشار إليه، باشرت «الشؤون» تطبيق مواده، خصوصاً المتعلقة 02